المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 24/11/2025

سؤال كتابي رقم: 8363

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

<u>الموضوع:</u> الوضعية المهنية لمختصي الاقتصاد والإدارة وتفعيل المذكرة الوزارية المنظمة لِمَهامهم ومعالجة الاختلالات التي تطال هذه الفئة

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

بالنظر إلى حالة الاحتقان المتنامية التي تعرفها فئة مختصي الاقتصاد والإدارة بعدد من المديريات الإقليمية، نتيجة ما يعتبرونه استمراراً لعدد من الاختلالات المهنية والتنظيمية التي تمسّ اختصاصاتهم وحقوقهم، وتؤثر سلباً على جودة الخدمات الإدارية داخل المؤسسات التعليمية.

فقد عبّر عدد كبير من المعنيين بعد تواصلهم معنا عن قلقهم العميق مما يواجهه مسيرو المصالح المادية والمالية من تكليفات متزايدة بمهام إدارية وبيداغوجية لا تندرج ضمن اختصاصهم، رغم وجود مذكرة وزارية واضحة تُحدّد المهام الفعلية لهذه الفئة وتُلزم بإعمال مبدأ التخصص الوظيفي، فضلاً عن غياب شروط الحماية القانونية الضرورية أثناء مزاولة مهامهم الفنية الدقيقة.

كما سجلوا عدداً من الإشكالات المهنية والإدارية المتراكمة، من بينها:

- المطالبة بنظام تعويضات عادل ومنصف يراعي جسامة المسؤوليات وخطورة المهام المرتبطة بتدبير المال العام داخل المؤسسات التعليمية.
- تسوية وضعية التعويضات العينية عبر اعتماد معايير موحدة، تفادياً للاجتهادات الإدارية التي تؤدي إلى التمييز والحرمان غير المبرر.
- التسريع بمعالجة ملفات الترقية والتعويضات المتأخرة بما يضمن الاستقرار الوظيفي.
- الإعفاء من المداومة الصيفية وتوفير الشروط المهنية الملائمة.
- إنهاء إلزامية مسيري المصالح المالية بالاضطلاع بمهام أمناء مال جمعيات دعم مدرسة النجاح في ظل غياب أطر مساعدة كافية.

- الإعلان عن جميع المناصب الشاغرة داخل المديريات الإقليمية والاكاديميات الجهوية، وضمان شفافية التباري وتكافؤ الفرص.
- تسوية وضعية السكن الوظيفي، وتمكين مختصي الاقتصاد والإدارة من الاستفادة الفعلية منه أو تعويضهم مالياً بشكل منصف.
- توفير هواتف مهنية ولوحات إلكترونية وشرائح اتصال وزيادة صبيب الأنترنت لتسهيل التواصل المهني لجميع مختصي الاقتصاد والإدارة.
- تمكين مسيري المصالح المادية والمالية من التعويض عن المخاطر والتنقل والساعات الإضافية ومنحة الريادة.
- تمكينهم من الاطلاع على تقارير التفتيش المالي والإداري فور إنجازها.
- احترام حدود الاختصاص بين مسيري المصالح ورؤساء المؤسسات التعليمية، ووضع حد لأي شكل من أشكال الشطط أو التدخل في مهام التدبير المالي والمادي.
- تفعيل المذكرة الوزارية الخاصة بالمهام الفعلية والحد من التكليفات الاعتباطية التي تُثقل كاهل هذه الفئة، دون سند قانوني أو تنظيمي.
- تقليص ساعات العمل.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:
- الإجراءات العملية التي اتخذتها وزارتكم لتفعيل المذكرة الوزارية المنظمة للمهام الفعلية لمختصي الاقتصاد والإدارة، وضمان احترام حدود الاختصاص داخل المؤسسات التعليمية؟
- وكيف ستتعاملون مع مطالب هذه الفئة، خاصة ما يتعلق بنظام التعويضات، وتسوية الملفات الإدارية العالقة، والحماية القانونية، وتحسين ظروف العمل؟
- وهل تعتزم وزارتكم توجيه الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية إلى فتح حوار مؤسساتي منتظم في إطار اللجن المشتركة، من أجل إيجاد حلول ناجعة لهذه الوضعية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد